محاضرات قضايا عالمية معاصرة لطلاب السنة الرابعة

قسم التاريخ – جامعة دمشق

الأستاذ الدكتور أحمد الخضر

الدكتور حكمات العبد الرحمن

المحاضرة الثانية: العولمـــــــــــــــــة

ماهية العولمة

شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين ولادة مفهوم جديد هو العولمة، الذي ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشيوعية، فدخلت البشرية عصر العولمة الجديد في علاقاتها وسلوكياتها. وظهر من وصفها بأنها خير وسيلة للاندماج وتحقيق التقدم والتواصل الحضاري بين الشعوب، وآخر قدمها على أنها قدر سيء هدفه القضاء على سيادة الدولة، والثقافة والهوية الوطنية، والاقتصاديات الوطنية لصالح السوق العالمية. وسنحاول في هذا الفصل، أن نقدم معلومات مُختصرة، لكنها مُركزة وغنية عن العولمة، ماهيتها ونشأتها، والقوى والآليات التي تتمتع بها لفرض هيمنتها وسلطتها، وأنواع العولمة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والحديث أخيراً عن تأثيرات العولمة في السياسات والتوجهات التي تتبناها الدول العربية.

أثار مفهوم العولمة الكثير من الجدل والنقاش في الأوساط الأكاديمية والسياسية خلال العقود الأخيرة، حيث كانت هدفاً لتفسيرات مختلفة. لذلك بدا من الصعب أن نقدم تعريفاً جامعاً واحداً، سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً لمفهوم العولمة يمكن الأخذ به بسبب غموضها من ناحية، واختلاف النظرة إليها: فالسياسي لا ينظر للعولمة نظرة الأكاديمي أو المثقف أو الاقتصادي. بشكل عام، يمكن القول أن العولمة هي مجموعة تعريفات، وهي بالنهاية مصطلح يشير للهيمنة السياسية والاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية والثقافية العالمية في مواجهة هيمنات إقليمية وقومية ومحلية . فأبرز ما يميز مفهوم العولمة هو الغموض والتعقيد وعدم التناسق بين العولمة النظرية والعولمة العملية.

فالعولمة هي ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي لا محدوداً غير خاضع للمراقبة أو السيطرة. بمعنى آخر، إلغاء حدود الدولة

القومية ولاسيما تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي. أما الكلمة الإنكليزية للعولمة فهي Globalization التي تعني الكرة الأرضية. فهي تؤدي معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل كل شيء. وقد ظهر مصطلح العولمة أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر إلى أن هذا المصطلح ظهر في الولايات المتحدة، فقد فسره البعض على أنه دعوة أمريكية لتبني النموذج الأمريكي. ومن هذا المنطلق فقد زاوج الكثير من الكتاب مابين العولمة، كنظام اقتصادي وأيديولوجي، وبين الأمركة التي تعني بشكل أساسي تعميم النموذج الأمريكي ونشره الذي يُشير في النهاية إلى الهيمنة الأمريكية.

فالعولمة من الناحية اللغوية هي توسيع الشيء وتوسيع دائرته لتشمل العالم كله. أما اصطلاحاً فهي ظاهرة تتداخل فيها الأمور السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية. ويمكن تعريفها على أنها ظاهرة تتداخل فيها العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية بين دول العالم لتنتقل من الإطار الوطني إلى الإطار العالمي. وهو ما يؤدي بالتالي إلى تأمين سهولة في حركة الأفراد والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات والمعلومات. وقد أشار السيد يسين إلى أربع مجموعات ينتمي لها تعريف العولمة. التعريف الأول هو ضرورة النظر إلى أن العولمة ما هي إلا حقبة تاريخية، وهي المرحلة التاريخية، أي تلك التي تلت الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي. أما المجموعة الثانية فتتضمن تعريف العولمة تعريفاً اقتصادياً تترابط فيه مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي تتضمن تحرير الأسواق، والخصخصة، وتراجع دور الدولة والتكامل بين الأسواق الرأسمالية. وتُشير المجموعة الثالثة إلى أن العولمة تنتمي إلى ما يسمى هيمنة القيم الأمريكية وانتصارها. أما التعريف الرابع، الذي ينتمي للمجموعة الرابعة، فيُشير إلى أن العولمة ما هي إلا شكلٌ جديدٌ من أشكال النشاط ما بعد الصناعي المتمثل بالثورة التكنولوجية والاتصالات.

ويرفض الكثير من الباحثين والمهتمين إعطاء تعريف جامع كامل لظاهرة العولمة كونها تُثير الكثير من الأفكار والظواهر المعقدة، والتي تلامس جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية كافة. فالأطروحة الأساسية هي ظهور ظاهرة ثقافية عالمية تستحق المزيد من المناقشة يصعب الإحاطة بكامل جوانبها. إلا أن الأمر المهم هو أنه يجب علينا أن نؤمن أن نهاية القرن العشرين مثلت مرحلة حاسمة بالنسبة إلى أكثر الإمبرياليات الأوروبية التي تقاسمت العالم لقرن من الزمن.

نشأة العولمة

على الرغم من الآراء التي تقول بقدم نشوء العولمة، وعلى أنها انعكاس طبيعي للتطور الحضاري الإنساني على مر العصور من الزراعة البدائية وأدوات الإنتاج البسيطة إلى مرحلة عصر الثورة الصناعية وأدوات الانتاج الحديثة والتطور التقني والتكنولوجي والتطورات الهائلة في مجال الاتصالات والإلكترونيات وشبكة الإنترنت، فإن استعمالها قد شاع بشكل كبير ومتسارع في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانهيار جدار برلين. وقد وصف عدد من الباحثين هذه الفترة على أنها فترة العولمة. وكما كانت القومية في الاقتصاد وفي السياسة وفي الثقافة الظاهرة التي ميزت نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فإن العولمة كانت الظاهرة التاريخية التي تميزت بها سنوات القرن العشرين الآخيرة وبدايات القرن الواحد والعشرين.

وقد حاول رولاند روبرتسون تتبع مراحل تطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان. فالعولمة، حسب التقسيم التاريخي والجغرافي الذي وضعه، قد مرت بخمس مراحل:

المرحلة الأولى: وهي الفترة الجينية التي بدأت مع مستهل القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر. تميزت هذه المرحلة بنمو المجتمعات القومية وظهور الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وتعميقها. أما المرحلة الثانية، فهي امتداد للمرحلة الأولى، حيث تطورت المفاهيم المتعلقة بالعلاقات الدولية وبالمواطنة للأفراد، وضرورة تنظيم العلاقات والاتصالات الدولية من خلال مؤسسات خاصة بهذا الشأن. كما تميزت هذه المرحلة بظهور الاهتمام بالقومية والعالمية.

أما المرحلة الثالثة، التي سُميت فترة الانطلاق، والتي امتدت من 1870م إلى عشرينيات القرن العشرين، فقد ظهرت خلالها مفاهيم خط التطور الصحيح والمجتمع القومي المقبول، ونشوء مفاهيم لها علاقة بالهوية القومية الفردية، وصياغة بعض المفاهيم المتعلقة بحقوق الانسان. وقد شهدت هذه المرحلة أحداثاً مهمة أبرزها نشوب الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم المتحدة.

المرحلة الرابعة: فترة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت منذ نهاية المرحلة الثالثة حتى منتصف الستينيات. وتميزت هذه المرحلة بأنها مرحلة الخلافات والحروب الفكرية التي نشأت حول جملة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة الناشئة المتعلقة بعملية العولمة. وقد تم التركيز، في

هذه المرحلة، على مفاهيم حقوق الإنسان التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية واستعمال الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة الذرية ضد اليابان، إضافة إلى بروز دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين التي بدأت مع مطلع الستينيات. شهدت هذه المرحلة ما سُمي أزمات مرحلة الستينيات. وبدأت فيها عملية اندماج العالم الثالث مع المجتمع العالمي. كما شهدت نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب وانتشار الأسلحة النووية، وتوسع المؤسسات الدولية والحركات العالمية. وظهرت كذلك الحقوق المدنية، ومسألة حماية وحقوق الأقليات في إطار مبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى تنامي الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي.

بالمقابل، يقدم عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز تلى ثلاث موجات للعولمة: الموجة الأولى 1500-1850: وهي مرحلة انتشار النفوذ لأوربا، ونمو الإمبراطورية العثمانية وانتهاء هذا التوسع، وحلول التجار الأوربيين محل التجار المسلمين بشكل جزئي عبر المحيط الهادي والباسفيك. أما الموجة الثانية فامتدت من عام 1850 إلى 1914، حيث تطورت التجارة الدولية وتدفقت رؤوس الأموال عبر الأطلسي، وانخفضت تكاليف هذا التطور، والنمو السريع بفعل وسائل النقل والاتصال مثل السكك الحديدية والبواخر والهاتف والتلغراف. وأبرز ما ميز هذه المرحلة هو التباين العميق في الثروة ومستوى المعيشة بين المستفيدين وغير المستفيدين من هذا التطور. وبدأت الموجة الثالثة والأخيرة من عام 1960م، وهي مرحلة تعافي أوربا وآسيا من آثار الحرب العالمية الثانية، وازدياد تدفق رؤوس الأموال والبضائع وتجاوزها المستويات السابقة، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق، والتصنيع ومواقع المواد الخام المنتشرة في الكثير من البلدان.

قوى العولمة وآلياتها

للعولمة قوى فاعلة متعددة وآليات متنوعة للإدارة والسيطرة. وقد أدى التحول الذي أصاب السلطة السياسية إلى تغيير فيمن يملك السلطة، فالسيادة لم تعد لأولئك الذين يملكون مظاهر السلطة، بل لمن يسيطر على الأسواق المالية والجماعات والمؤسسات الإعلامية، وطرق الاتصالات السريعة والمعلوماتية. ونشير هنا بشكل مختصر إلى أهم الفاعلين المؤثرين في عملية العولمة، والذين يمثلون الإدارة الحقيقية للعالم:

1- الدولة: أول الفاعلين والمؤثرين في العولمة وأهمهم. فعلى الرغم من تآكل الدور الوطني للدولة شيئاً فشيئاً أمام الدور المتنامي للعمليات الناتجة عن العولمة، فإنها تبقى، مع ذلك،

العامل الأساسي في عملية الانفتاح على العالم. من خلال دورها الطبيعي في الدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها، وفي تحديد ووضع سياسة اقتصادية متماسكة، والإسهام في التفاوض، ووضع القواعد التي تُنظم مختلف أشكال التبادل الدولي. ويمكن القول إن العولمة، مع نهاية الحرب الباردة، عملت على إعادة توزيع القوى بين الدول، والأسواق، والمجتمع المدني. فالأدوار السياسية والاجتماعية والأمنية التي كانت تقوم بها الحكومات لم تعد من معايير السيادة الوطنية. لقد أُجبرت الحكومات الوطنية على تقاسم القوى مع دوائر رجال الأعمال، والمؤسسات الإعلامية ومع المنظمات الدولية، ومع جماعات المواطنين، والمعروفة بالمنظمات غير الحكومية. بذلك يمكن القول إن التركيز المتزايد والشديد للسلطات بين يدي الدولة، والذي كان قد بدأ مع سلام ويستفاليا[1] في عام 1648م قد انتهى.

ومع توسع مفهوم التنمية، أُثيرت مسألة ما إذا كانت الدول هي المؤثر الوحيد والأساسي أم أنه يجب الاعتراف بدور لمؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ومما شجع على طرح هذه المسألة، بل وأّكد على عجز الدولة وحدها من دون أن يكون للقطاع الخاص دورٌ هو المشاكل التي رافقت وأعقبت الاشتراكية والتنمية. وقد بدت الاعتبارات الأيديولوجية للدول النامية، وتأثر المؤسسات الاقتصادية الدولية بقوة الدول الصناعية الاقتصادية كالولايات المتحدة مثلاً، وتغير توجه سياسة الحكومة الأمريكية مع دخول الثمانينات نحو تقليص الدور الحكومي مقابل زيادة دور السوق وفعاليته، ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي. هذا في الوقت الذي بدا فيه واضحاً اهتمامها الواضح بالمؤشرات النقدية الكمية في سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية ومفهومها لعملية التنمية والاستقرار.

2- البنك الدولي (BM) : المهمة الأساسية للبنك الدولي هي العمل على تشجيع الدول الفقيرة في تحقيق وتطوير الامكانيات الاقتصادية التي يمتلكونها، إضافة إلى تشجيعهم على الاندماج في ديناميكية العولمة من خلال الدعم المالي الذي يقدمه. بدأ البنك الدولي أعماله في إعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. كان اتجاه اهتمامات البنك الدولي في بداياته منصباً على إعادة إنشاء وتعمير الدول الأوربية الخارجة حديثاً من الحرب، لذلك فالفائدة الأساسية من نشاطات البنك خلال السنوات الأولى من عمله كانت أوربية. فكانت فرنسا أول بلد استفاد من

[1] الاسم الذي أُطلق على المعاهدات التي أنهت حرب الثلاثين عاماً. وقعها مندوبون عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والسويد، والإمارات التابعة للإمبراطورية الرومانية، وفرنسا التي حصلت بموجبها على الألزاس. وقد تم الاعتراف باستقلال سويسرا وهولندا. بذلك فقدت الإمبراطورية الرومانية المقدسة معظم سلطاتها تقريباً. المؤلف

قروض البنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار في عام 1947 حيث خُصص لإعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أنه مع منتصف خمسينيات القرن العشرين، توجه اهتمام البنك نحو قضايا التنمية، فكانت دول العالم الثالث هي المستفيدة الأكبر من قروضه.

3- صندوق النقد الدولي (FMI) : يمثل صندوق النقد الدولي الذي أُنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945مع البنك الدولي أهم المؤسسات التي تُكون النظام الاقتصادي الدولي. وتتمثل المهمة الأساسية لصندوق النقد الدولي في السهر ومراقبة حسن عمل النظام النقدي العالمي الذي يمثل بدوره الركيزة الأساسية للتبادل التجاري الدولي، والعمل على تعزيز الاقتصاد العالمي. وتكمن أهمية الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل الأموال. يقع مقر الصندوق في واشنطن ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم. يمثل صندوق النقد الدولي المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات.

وتمت صياغة صندوق النقد من أفكار قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى قدمتها بريطانيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأفكار الأمريكية قد سيطرت إلى حد كبير على الصيغة النهائية للصندوق. إلا أن المشكلات بدأت تظهر عند التطبيق، حيث بدأت تفرض نفسها على طبيعة عمل الصندوق. ولعل من أهم هذه المشكلات هي: إمكانية توفر السيولة الدولية التي تحتاجها وسائل الدفع المتزايدة، وعدم القدرة على تعديل أسعار الصرف. أما المشكلة الأخرى فتتعلق بالسياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف. ومع ظهور العجز والاضطراب المالي الذي تلا صدمة النفط، أصبحت عملية التخلي عن نظام أسعار الصرف، وقبول تعويم العملات ضرورة لا مناص منها. فتم تعديل اتفاقية بريتون وودز، حيث سُمح لكل دولة أن تختار نظام الصرف المناسب لها. وقد أسهمت أزمة التنمية وازدياد أعباء المديونية الخارجية المترتبة على الدول النامية في توجه صندوق النقد الدولي-مع البنك الدولي كما أشرنا سابقاً- نحو منح القضايا المتعلقة بالتنمية والإصلاح الاقتصادي اهتماماً أكبر، ولاسيما بعد أن تخلت الكثير من الدول الاشتراكية عن اشتراكيتها وفضلت التوجه لنظام السوق كحل لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

4- منظمة التجارة العالمية (OMC) : هي الإطار القانوني والمؤسساتي لنظام التجارة المتعدد الأطراف، حيث يؤمن هذا الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية

وحل النزاعات التجارية. وقد تأسست في الأول من كانون الثاني لعام 1995 بعد عدة جولات عُرفت بالجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية)، وهي معاهدة متعددة الأطراف بدأت مفاوضاتها في جنيف انتهاءً بجولة أورجواي في 1994 والتي تمّ فيها الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية.

يتم عمل المنظمة عن طريق القيام بإجراءات عميقة من خلال التزامها العميق في التحرير التدريجي للتبادل التجاري. وتتولى هذه المنظمة مجموعة من المهام أهمها: الإشراف على الاتفاقيات، التي تدخل فيها أطراف متعددة، وتنظيم العلاقات بين الدول المنضوية في هذه المنظمة، وكذلك الاتفاقيات الجماعية. الإشراف وتنظيم المباحثات المستقبلية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتسوية الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، والتعاون والتنسيق مع الفاعلين الأساسيين الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بحيث يؤدي هذا التنسيق إلى ضمان التشاور والتنسيق في عملية وضع السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي.

ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من المجلس الوزاري، والمجلس العام - الذي يتكون بدوره من مجلس التجارة في السلع ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس التجارة في الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية- واللجان الفرعية والسكرتاريا. وفيما يتعلق بفضّ المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، فالأمر يقع على عاتق المجلس العام للمنظمة. ويضمن جهاز فضّ النزاعات التجارية بين الدول عدم اتخاذ قرار ناتج عن الإخلال بأي التزام وقع من جانب أي دولة عضو على طرف آخر عضو في المنظمة، وبذلك لا يحق لأي عضو اتخاذ أي قرار عقابي فردي إلا من خلال أداة فضّ المنازعات المتمثلة بالمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

يضاف إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية آليات وأدوات أخرى مؤثرة ذات فعالية أسهمت إلى حد كبير في أن تأخذ العولمة الشكل والملامح التي تكرس تميزها. ولعل أبرزها هو المؤسسات التي تتميز بأنها ذات طابع عالمي، وتمتاز بكثير من القوة والفاعلية والمشروعية إلى درجة أنها تتجاوز في صلاحياتها سلطات وصلاحيات الحكومات القومية.

ويمكن أن نُشير هنا إلى قوى وآليات أخرى فعالة أسهمت في تكريس سلطة العولمة وهيمنتها لعل أبرزها: الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الاقتصادية الدولية، والعقوبات الاقتصادية، والاتحادات الاقتصادية الدولية، والأدوات التقنية مثل الإنترنت والكمبيوتر، وتقنية الاتصالات الحديثة، والصور المرئية والسرعة الكبيرة في نقل الأخبار إضافة إلى الأهداف الخفية.

ولأن المجال لا يسمح لأن نتحدث عن كل هذه الآليات والقوى، فإننا سنتطرق باختصار إلى أبرزها وأكثرها فاعلية وهي الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات. وتتميز هذه الشركات بأنها لا تبحث عن الحكم بشكل مباشر من جهة، وتُسخر القوى والوسائط الأخرى للعولمة في تكريس سيطرتها. فهي تستعين بالهيئات والمؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، وأجهزة المخابرات التابعة للدول الكبرى، والصحف والمجلات، والتلفزة والمؤسسات التي تمنح الجوائز الدولية أو المهتمة في مجال حقوق الإنسان. كما تعمل هذه الشركات على تجنيد المفكرين والكتاب للترويج لأفكار العولمة.

يرجع تاريخ العديد من الشركات المتعددة الجنسيات إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدأت منذ ذلك التاريخ بعض الشركات الكبرى في أوربا وأمريكا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية. ومما يميز الشركات متعددة الجنسيات أنها تستمد قوتها وسيطرتها من قدرتها الاقتصادية الذاتية ومن قوتها الفنية والتكنولوجية الكبيرة التي تتمتع بها. كما تتميز بعولمة اقتصادها، وأسلوب وطبيعة النشاط الذي تمارسه. كما أنها تقوم بنقل وحدات إنتاجية من الدولة التابعة لها (الدولة الأم) إلى دولة أخرى مختلفة مع استمرار تحكمها وسيطرتها على هذه الوحدات الإنتاجية وإدارتها مركزياً في إطار إستراتيجية عالمية موحدة.

تمتعت الشركات المتعددة الجنسية بقوة اقتصادية هائلة، فهي اليوم المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي والسياسي المعولم، وصانع أساسي للأحداث والتحديات العالمية المعاصرة. وقد تركزت هذه القوة وتزايدت في المجالات المالية والصناعية. ومما يميز الشركات المتعددة الجنسية هو سعيها الدائم إلى إخفاء هويتها القومية من جهة، وإهمال الاعتبارات والكيانات القومية واضعة نصب عينيها الأبعاد والاعتبارات العالمية كهدف أساسي. من هذا المنطلق، فإن البيئة العالمية وليست الكيانات القومية أو المحلية هي التي تفرض وتحدد الاختيارات والسياسات

الاقتصادية. وأكثر من ذلك، أصبحت هذه الكيانات بمنزلة إدارة مسؤولة عن اقتصادها القومي في إطار البيئة التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات.

وتبقى الوسيلة الأكثر فعالية وتأثيراً لعمل الشركات متعددة الجنسيات هي الإعلام والثقافة. فهي التي تمتلك تأثيراً إعلامياً وثقافياً قوياً على القرار والسلوك الفردي –الاقتصادي بشكل خاص- لمصلحة المنتجات الخاصة بهذه الشركات. فكان العمل الإعلامي والثقافي أداة استعملتها الشركات العالمية لتحقيق أهداف اقتصادية، قبل أن يُكتشف التأثير السلبي الذي تركته على الهوية الثقافية للأفراد والمجتمعات التي ينتمون لها على حد سواء. ولعل المثال الذي يظهر لشرح الدور الإعلامي في التبشير بالقوة الاقتصادية، هو ما حدث في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فظهور القوة الاقتصادية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واكبه ظهور إعلامي كبير جداً سار جنباً إلى جنب معه، سلاحه في ذلك مبادئ حرية تدفق المعلومات وتسهيل الاتصال وتحسن وتقوية العلاقات الاقتصادية باعتبارها الحامية الاساسية للعالم. أما المثال الآخر المعاصر فهو أحد الأحداث الرياضة العالمية - بل وأهمها- (نهائي كأس العالم لكرة القدم) وما يرافقه من عمل إعلامي ترويجي هائل جداً، والهدف الأساسي والنهائي اقتصادي.

يمكن القول، إنه في الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسية-بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية- على احتكار التجارة الدولية والحد من الخلل الذي يصيب اقتصاديات دول الغرب الصناعي، فإنها شكلت في الوقت نفسه عبئاً ثقيلاً على الدول النامية التي ازدادت تبعيتها للدول المتقدمة في أغلب المجالات، ولاسيما مجالات التسليح والتقنيات المتطورة.